

الإنفاق أم التوزيع

رابع أرزقي
وأرتنو دوبيوي
وألن غيلب

البلدان النامية يمكن أن تنفق الإيرادات غير المتوقعة من السلع الأولية على الاستثمار المادي، ولكن قد يكون من الأفضل على المدى القريب توزيع جزء منها على مواطنيها

ومع ذلك، لا يخلو المستقبل من جانب مظلم. فمن شبه المؤكد أن الدخل النفطي الجديد سيرخي القيود على الميزانيات الحكومية، إلا أنه سينشئ أيضا تحديات - مثلما يتبين من الأوضاع السائدة في بلدان أخرى غنية بالموارد. فلا يزال عدد كبير من مواطني هذه البلدان فقيرا برغم الإيرادات الكبيرة المتاحة من الموارد. وفي بعض الحالات أدى التنافس على ثروة الموارد إلى إنكفاء صراعات أهلية أو إدامتها. ويمثل التنوع الاقتصادي تحديا آخر طويل الأجل، حيث تفقد قطاعات غير الموارد غالبا قدرتها التنافسية نتيجة لارتفاع سعر الصرف.

أدت طفرة أسعار السلع الأولية التي استغرقت عقدا إلى تعزيز خزائن الحكومات في عدد كبير من البلدان المتعارف على أنها منتجة لتلك السلع. وعقب موجة من الاكتشافات، يشهد العالم حاليا أيضا صعود منتجين جدد للنفط والغاز، مثل غانا وموزامبيق وتنزانيا وأوغندا (راجع الجدول). وقد لا تكون هذه البلدان كلها عناصر فاعلة رئيسية على الصعيد العالمي، إلا أن الإيرادات التي تحققها ستكون كبيرة بالنسبة لها وستصنع لها آفاقا مشرقة للنمو والحد من الفقر.



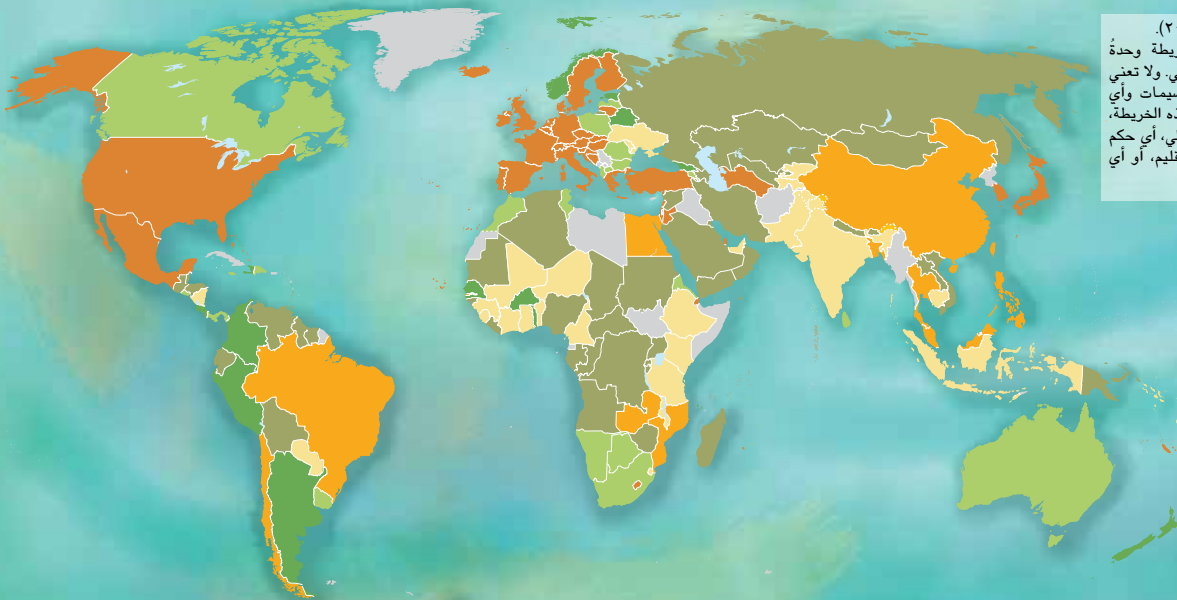
الرسم البياني ١

فيما وراء ثروة السلع الأولية

غالبا ما تكون ثروة البلدان الفقيرة متركزة في رأس المال الطبيعي - كرواسب النفط والغاز واحتياطيات الموارد المعدنية - بينما انتقلت الاقتصادات المتقدمة من رأس المال الطبيعي إلى رأس المال المادي والبشري.

(حصة رأس المال الطبيعي، %)

المصدر: البنك الدولي (٢٠٠٦).
ملاحظة: أعدت هذه الخريطة وحدة تصميم الخرائط في البنك الدولي. ولا تعني ضمنا الحدود والألوان والتقسيمات وأي معلومات أخرى مبينة على هذه الخريطة، من جانب مجموعة البنك الدولي، أي حكم بشأن الوضع القانوني لأي إقليم، أو أي تأييد أو قبول لتلك الحدود.



العائد الكبير

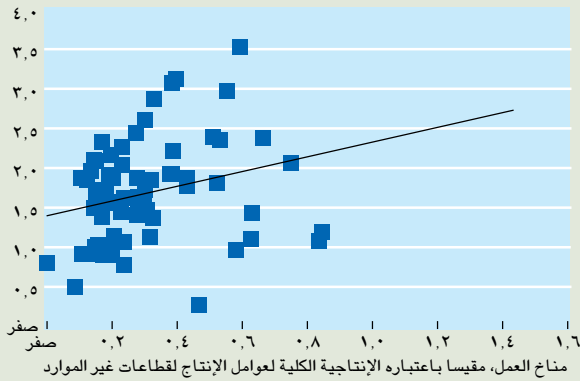
قد لا تؤثر اكتشافات النفط والغاز الأخيرة في بلدان إفريقيا على أسواق النفط العالمية ولكن من المرجح أن توفر لهذه البلدان تيارا كبيرا من الدخل.

البلد	التاريخ	الاحتياطيات المقدرة
تشاد	١٩٧٣	نقط، ١.٥ مليار برميل
السودان/ جنوب السودان	١٩٧٩	نقط، ٥ مليارات برميل
غينيا الاستوائية	١٩٩٥	نقط، ١.٢ مليار برميل
أوغندا	٢٠٠٦	نقط، ٣.٥ مليارات برميل
غانا	٢٠٠٧	نقط، ٦٦٠ مليون برميل
جنوب إفريقيا	٢٠٠٩	غاز السجيل، ١٦ تريليون متر مكعب
موزامبيق	٢٠١٠	غاز، ٢.٨ تريليون متر مكعب
تنزانيا	٢٠١٠	غاز، ٦.٥ تريليون متر مكعب
كينيا	٢٠١٢	يجري التثبت من الاحتياطيات

المصادر: تقارير الصناعة والأخبار.
ملاحظة: يشير التاريخ المذكور إلى أول اكتشاف كبير للاحتياطيات التي يربح أن تكون لها أهمية تجارية.

الرسم البياني ٢ عوامل مختلفة

الإدارة الجيدة للاستثمار العام وجودة مناخ العمل لا تتلازمان في أغلب الحالات. (المؤشر، جودة إدارة الاستثمار العام)



المصادر: دراسات (Kyobe and others, 2011) و (Heston, Summers, and Aten (2006) و (World Bank (2011) وحسابات المؤلفين.

ملاحظة: تغطي البيانات البلدان منخفضة الدخل المؤهلة للاستفادة من موارد تسهيل النمو والحد من الفقر الذي أنشأه الصندوق. وتُقاس جودة الإدارة بمؤشر إدارة الاستثمار العام، الذي يتضمن ١٧ مؤشرا يغطون التوجيه الاستراتيجي وتقييم المشاريع، واختيار المشروع، وتنفيذ المشروع، وتقييم المشروع وتدقيقه، وبتراوح المقياس من صفر إلى ٤، حيث تعكس الدرجة الأعلى أداء أفضل لإدارة الاستثمار العام. ويقاس مناخ العمل بواسطة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج لقطاعات غير الموارد، والتي هي جزء من ناتج قطاعات غير الموارد الذي لا يفسره مقدار المدخلات المستخدمة في الإنتاج. وتصب هذه الإنتاجية بحيث يكون الحد الأقصى ١ ويتناظر مع المستوى السائد في الولايات المتحدة.

ونظرا للتحرك المباشر للإيرادات غير المتوقعة من السلع الأولية من خلال خزائن الحكومة، فإنها تتيح للمسؤولين الحكوميين فرصة كبيرة لتحويلها إلى مكاسب شخصية. ويمثل التلاعب في الإنفاق العام، لا سيما في تحرير عقود التشييد، عائقا رئيسيا أمام الاستخدام الناجح للإيرادات غير المتوقعة. وتشير دراسة أجريت لثلاثين بلدا مصدرا للنفط غطت الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٥ إلى أن الإيرادات النفطية الكبيرة غير المتوقعة تسبب زيادة كبيرة في الفساد (دراسة Arezki and Brückner, 2012)؛ ويترتب على ذلك ارتفاع تكلفة الاستثمار العام من ناحية وانخفاض جودته من ناحية أخرى. ويبين مؤشر أعدده صندوق النقد الدولي لجودة إدارة الاستثمار العام حدوث انخفاض ملحوظ في جودة إدارة الاستثمار في البلدان المصدرة للموارد (دراسة Kyobe and others, 2011). وإضافة إلى ذلك، فإن طفرات الإنفاق التي تسببها الإيرادات النفطية غالبا ما تتجاوز مستوى الموارد المتاحة وتدفع البلدان المنتجة، لا سيما البلدان ذات المؤسسات الضعيفة، إلى الوقوع في براثن الدين (دراسة Arezki and Brückner, 2011).

ولتجنب تلك المشكلات، يجب أن يأخذ منتجو السلع الأولية في الاعتبار أوضاعهم المؤسسية عند تحديد مستوى الإنفاق طويل الأجل ونوعه عقب تحقق إيرادات غير متوقعة من السلع الأولية. ويمكننا تصميم نموذج لقرارات الإنفاق المثلى للبلدان ذات القدرات الحاكمة الضعيفة بافتراض وجود أوجه لعدم الكفاءة - نتيجة ضعف الحوكمة والمؤسسات العامة - تجعل تكاليف الاستثمار العام تتجاوز قيمته الاسمية، ويمكن أن نفترض أن تلك التكاليف تزداد مع حجم الإيراد غير المتوقع من السلع الأولية. ويمكن أيضا أن ننظر في انعكاسات تحسن أو تدهور المناخ الاستثماري الذي تواجهه الأعمال التجارية الخاصة والذي يؤثر على مدى قوة استجابة الاستثمار الخاص للفرص التي يتيحها الإنفاق العام على البنية التحتية. وتواجه البلدان المختلفة مزيجا مختلفا من هذين الوضعين المؤسسين (راجع الرسم البياني ٢). ويمكن أن تكون هناك إدارة عامة قوية نسبيا لدى بعض البلدان مع

وقد شوهدت كل هذه الآثار، على سبيل المثال في نيجيريا، في السنوات الماضية. وتصبح القضايا طويلة الأجل المحيطة بالتنمية صارخة بدرجة أكبر في ضوء الحاجة إلى إعادة توازن الاقتصادات بتعزيز الصناعات القائمة على سلع غير أولية، لكي تنتج سلعا ذات قيمة مضافة أعلى وتوفر أسباب المعيشة للأشخاص عقب نزوب احتياطيات السلع الأولية. وقد انتقلت الاقتصادات المتقدمة من رأس المال الطبيعي - مثل رواسب النفط والغاز واحتياطيات الموارد المعدنية - إلى رأس المال المادي والبشري (راجع الرسم البياني ١). أما البلدان الفقيرة فغالبا ما تتركز ثروتها في الموارد الطبيعية.

ويذهب الرأي التقليدي إلى أنه ينبغي للبلدان استخدام إيراداتها من الموارد لتمويل الاستثمار العام. إلا أن هناك تساؤلات حول أفضلية هذا المنهج دائما. فمحدودية قدرة الدولة لدى عدد كبير من البلدان المعتمدة على موارد طبيعية تجعل من الصعب تحقيق استثمار مناسب وفعال. ولا تعزى محدودية قدرات الحكومة إلى انعدام قدرتها الفنية على تحديد المشروعات الاستثمارية الأساسية وتنفيذها ومراقبتها فحسب، بل إنها غالبا ما تكون أيضا نتيجة لفساد القطاع العام الذي يتيح لأصحاب النفوذ إساءة إنفاق وتخصيص إيرادات الموارد غير المتوقعة، بسبل تشمل عقود تشييد مرتفعة القيمة تكون عرضة بوجه خاص لسوء الإدارة. ونتيجة لذلك، قد تكون الاستثمارات العامة الموسعة بصورة حادة في بعض الحالات هي الطريق الخاطئ. وقد يكون من الأجدي في المدى القصير توزيع بعض الإيرادات غير المتوقعة كأرباح موزعة مباشرة على المواطنين والاعتماد على اختياراتهم في الإنفاق من أجل إنشاء وتعزيز صناعات غير متصلة بالموارد. وفي الأجلين المتوسط والبعيد، ينبغي أن تعزز البلدان قدراتها الحاكمة - بالاستثمار في قدرات الاستثمار إن جاز التعبير - لإرخاء بعض القيود على استخدام الإيرادات.

تجنب أخطاء الماضي

أثناء الطفرات التي شهدتها السبعينات، انخرط عدد كبير من مصدري السلع الأولية التقليديين في برامج إنفاق عام، وإن كانت طموحة، إلا أنها اتسمت في الغالب بالإهدار - بما في ذلك على البنية التحتية كالطرق والموانئ وخطوط السكك الحديدية. وتوثق دراسات الحالة المشروعات الاستثمارية التي عابها عدم الكفاءة وأسهمت أيضا في سوء تخصيص الموارد (دراسة Gelb, 1988). وحتى بعد اكتمال المشروعات الكبيرة، فقد أخفقت في بعض الأحيان في توفير المنافع المرجوة حيث كانت الحكومات غير قادرة على تغطية التكاليف المرتفعة اللازمة لتشغيلها وصيانتها.



مصفاة تكرير نفط بالقرب من عاصمة غانا، أكرا.

المعيشية على الحد من الفقر وتحسين مؤشرات نمو أبنائها وتشجيع الانتظام في المدارس وتحسين إتاحة الخدمات الصحية. كذلك لا توجد سوى أدلة محدودة على أن التحويلات إلى الفقراء تثني الأشخاص عن العمل. بل على العكس، يبدو أن المستفيدين يستخدمون المال للبحث عن الوظائف. وعلاوة على ذلك، تشجع التحويلات فيما يبدو الأنشطة المنتجة للأسر المعيشية. وتواجه الأسر المعيشية الفقيرة قيوداً أقل بسبب قصور أسواق الائتمان والتأمين الذي تتسم به الاقتصادات الأقل تطوراً. وقد أدت تدفقات التحويلات الصغيرة، والموثوقة برغم ذلك، إلى مساعدة الأسر المعيشية على مراكمة أصول إنتاجية خاصة، وتجنب البيع الاضطراري في أوقات العسر المالي، والحصول على الائتمان بشروط أفضل، وتنويع أنشطتها بالتحول إلى أنشطة تتسم بقدر أكبر من المخاطر وتدر عائداً أعلى. وثمة أدلة أيضاً على أن تطبيق التحويلات في المناطق النائية الفقيرة يمكن أن يؤدي إلى تنشيط الطلب وتطوير الأسواق المحلية. ويزيد في الوقت الحالي دمج التحويلات في برامج الحماية الاجتماعية. وتشير الأدلة المستمدة من كثير من البرامج الاجتماعية إلى أن التحويلات المستمدة من موارد طبيعية يمكن أن تساعد كلا من الأسر المعيشية المتلقية لهذه التحويلات والبلد.

ولسنا ببعيد عن فترة كان سيصعب، إن لم يكن يستحيل فيها، إرسال حصص موزعة من الإيرادات غير المتوقعة إلى المواطنين في البلدان الفقيرة دون أن يفقد جزء كبير منها أو يخصص على يد موظفين حكوميين فاسدين. إلا أن التكنولوجيا الجديدة فتحت سبلاً لتحويل الأموال إلى الأسر المعيشية بدقة وكفاءة – وبتكلفة منخفضة. وتستخدم في الوقت الحالي الهواتف المحمولة والبطاقات الذكية البيومترية بصورة متزايدة، حتى في البلدان التي توجد بها مؤسسات ضعيفة وقدرات منخفضة. وعلى سبيل المثال، قام برنامج بطاقات "وطن" الباكستاني بتوفير دعم في مجال الأعمار لأكثر من ١,٥ مليون أسرة معيشية تضررت من الفيضانات. وفي جنوب إفريقيا، تستخدم هذه التكنولوجيا بفعالية في نظام المنح الاجتماعية، كما تستخدم في برنامج دعم الميليشيات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويمكن أن تتغلب التكنولوجيا البيومترية على صعوبات تقليدية في مجال تحديد المستفيدين، والحيلولة دون تعدد المدفوعات، وإزالة

وجود مناخ سيئ للعمل التجاري (الجزائر مثلاً)، بينما تتمكن بلدان أخرى، من البلدان التي تسجل درجات منخفضة نسبياً على مقياس الجودة المتصورة لمؤسسات الدولة، من الحفاظ على قطاع خاص يتسم بدرجة من الكفاءة بدرجة ما (كينيا مثلاً). وننظر أيضاً في بديل للإنفاق العام، هو التحويل المباشر لإيرادات الموارد غير المتوقعة إلى المواطنين لتكميل دخلهم من الأجور وزيادة فرصهم في الاستثمار والاستهلاك.

مكاسب المواطنين

هناك حالات تم فيها بالفعل تحويل إيرادات غير متوقعة من الموارد بصورة مباشرة للمواطنين. فتحول ولاية ألاسكا الأمريكية ومقاطعة ألبرتا الكندية مدفوعات سنوية إلى مواطنيهما على أساس الإيراد النفطي. وعلى سبيل المثال، حصل كل مقيم في ألاسكا على حصة من الإيراد الموزع بلغت نحو ١٣٠٠ دولار أمريكي في عام ٢٠٠٩ (دراسة Ross، قيد الإصدار). وتوزع منغوليا على مواطنيها جزءاً من إيراداتها

التكنولوجيا الجديدة فتحت سبلاً لتحويل الأموال إلى الأسر المعيشية بدقة وكفاءة وبتكلفة منخفضة.

المستفيدين الوهميين. وتتناول دراسة (Gelb and Decker, 2012) برنامجاً. ورغم أن هذه البرامج لم تخضع كلها لتقييم شامل، فإن الأدلة تشير إلى إمكانية تنفيذها على نطاق واسع مع توجيه جميع الأموال تقريباً إلى الاستخدام المقصود (أي مع "تسرب محدود" بلغة الاقتصاد)، باستخدام تكنولوجيات التعريف والدفع التي توفر منافع تتجاوز برنامج التحويلات نفسه – مثل امتلاك حساب مصرفي للاذخار التحوطي وقوائم انتخابية أكثر شمولاً ودقة. ونظراً لأنه من الممكن أن تقلص هذه التكنولوجيات تكاليف توزيع حصص إيرادات النفط بصورة موحدة على السكان، فمن المعقول الافتراض بأن صانعي السياسات يمكن أن يستخدموا جزءاً من إيرادات السلع الأولية لتقديم تحويلات مباشرة بتكلفة صفرية بالأساس.

ما يجب القيام به

بالنظر إلى كل هذه العناصر في نموذج للاستخدام الأمثل للإيراد غير المتوقع، نتوصل إلى عدد من الاستنتاجات التي يمكن أن يُسترسد بها عند وضع السياسات. وينبغي بطبيعة الحال أن تتخذ جميع القرارات في سياق طويل الأجل يشجع على الادخار عندما يكون الدخل

من التعدين وتعهدت مؤخرًا بمنح كل مواطن منغولي حافظة من أسهم تعدين ممتازة مغللة للربح. ويستند أحد الآراء المؤيدة لتوزيع الإيراد على المواطنين إلى أدلة تشير إلى أن فرض الضرائب كان من الناحية التاريخية محورياً لإنشاء دول عصرية فعالة: فعن طريق توزيع إيرادات الموارد ثم فرض ضرائب على جزء منها، تحسن الحكومات المساءلة العامة نظراً لأن المواطنين يكونون أكثر ميلاً لرصد استخدام الأموال العامة (Sala-i-Martin and Subramanian, 2003; Moss, 2011). وهناك آراء ذات طابع مباشر أكبر تتعلق بظواهر مشاهدة من انعدام كفاءة الإنفاق العام، خاصة مع توسيع نطاق البرامج، وعدم تمكن الأشخاص العاديين مراراً من الاستفادة من برامج الإنفاق العامة الموسعة. وتوجد كذلك آراء ذات طابع فوري تتعلق بأدلة متزايدة على وجود تأثير إنمائي للتحويلات النقدية وإمكانية تنفيذها بفعالية.

وتحقق التحويلات الاجتماعية نتائج ناجحة وهي واحدة من آليات المساعدة الإنمائية الأكثر فعالية – وخضوعاً للتقييم – وخصوصاً عندما تكون تلك التحويلات مشروطة بإجراءات من جانب المستفيدين – مثل عدم إخراج أبنائهم من المدارس. ويعني عدد كبير من الدراسات بتوثيق الطريقة التي تساعد بها تلك التحويلات الأسر

الاستثمار وخفض تكاليف العقود والتكاليف الزائدة (دراسة Kenny and Karver, 2012).

ويمكن أيضا أن تعزز البلدان قدرتها الفنية على تحديد المشاريع وتنفيذها. ومن الأمثلة على ذلك شيلي التي قامت على مدى ثلاثة عقود بإخضاع جميع المشاريع العامة لتحليل منضبط وشفاف للتكلفة والعائد. وقام هذا البلد الأمريكي الجنوبي بتوحيد منهج تقييم المشاريع وفصل المؤسسة التي تتولى تقييم المشروع عن المؤسسة التي تقترحه. ويتبع نظام الاستثمارات الوطني وزارة التخطيط ويدر بالاشتراك مع وزارة المالية. ويمثل تكاتف الجهود لزيادة القدرات الفنية والقضاء على الفساد أفضل وسيلة لتسخير قوة الإيرادات غير المتوقعة من السلع الأولية في البلدان النامية. ■

رابع أرزقي خبير اقتصادي في معهد صندوق النقد الدولي للتنمية القدرات، وأرنو دويوي أستاذ الاقتصاد في كلية ريمز للإدارة، وألن غيلب زميل أول في مركز التنمية العالمي.

يستند هذا المقال إلى ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي أعدها المؤلفون بعنوان "Resource Windfalls, Optimal Public Investment, and Redistribution: The Role of Total Factor Productivity and Administrative Capacity".

المراجع:

Arezki, Rabah, and Markus Brückner, 2011, "Oil Rents, Corruption, and State Stability: Evidence from Panel Data Regressions," *European Economic Review*, Vol. 55, No. 7, pp. 955-63.

—, 2012, "Commodity Windfalls, Democracy and External Debt," *Economic Journal*, Vol. 122, No. 6, pp. 848-66.

Gelb, Alan, and associates, 1988, *Oil Windfalls: Blessing or Curse?* (New York: World Bank/Oxford University Press).

Gelb, Alan, and Caroline Decker, 2012, "Cash at Your Fingertips: Biometric Technology for Transfers in Developing Countries," *Review of Policy Research*, Vol. 29, No. 1, pp. 91-117.

Heston, Alan, Robert Summers and Bettina Aten, 2006, *Penn World Table Version 6.2*, Center for International Comparisons of Production, Income and Prices at the University of Pennsylvania (Philadelphia).

Kenny, Charles, and Jonathan Karver, 2012, "Publish What You Buy: The Case for Routine Publication of Government Contracts," *CGD Policy Paper 011* (Washington: Center for Global Development).

Kyobe, Annette J., Jim Brumby, Zac Mills, Era Dabla-Norris, and Chris Papageorgiou, 2011, "Investing in Public Investment: An Index of Public Investment Efficiency," *IMF Working Paper 11/37* (Washington: International Monetary Fund).

Moss, Todd, 2011, "Oil to Cash: Fighting the Resource Curse through Cash Transfers," *CGD Working Paper 237* (Washington: Center for Global Development).

Ross, Michael L., forthcoming, "The Political Economy of Petroleum Wealth in Low-Income Countries: Some Policy Alternatives," in *Commodity Prices and Inclusive Growth in Low-Income Countries*, ed. by Rabah Arezki, Catherine Pattillo, Marc Quintyn, and Min Zhu (Washington: International Monetary Fund).

Sala-i-Martin, Xavier, and Arvind Subramanian, 2003, "Addressing the Natural Resource Curse: An Illustration from Nigeria," *IMF Working Paper 03/139* (Washington: International Monetary Fund).

World Bank, 2006, *Where Is the Wealth of Nations?* (Washington).

—, 2011, *World Development Indicators* (Washington).

المتأني من الموارد مرتفعا حتى يتسنى الاستمرار في الإنفاق عندما ينخفض ذلك الدخل. ولكن فيما وراء هذه الاعتبارات، تشكل الخصائص المؤسسية طريقة استخدام الإيرادات غير المتوقعة على الوجه الأفضل. فيحد ضعف قدرة الإدارة العامة من المستوى الأمثل للاستثمار العام ويميل باتجاه زيادة التحويلات إلى المواطنين، على أساس أن إعطاء الأسر المعيشية الخاصة جزءا من الأموال بصورة مباشرة يكون أفضل من إهدارها في إنفاق غير فعال. وعلاوة على ذلك، ومع تساوي بقية الاعتبارات، ينبغي أن تتسبب زيادة الإيرادات المتأتية من السلع الأولية في خفض الاستثمار العام وليس زيادته، نظرا لأن سلوك المسؤولين الساعين إلى تخصيص الإيراد غير المتوقع يزيد من ضعف قدرات البلد. وتعزز هذه الأوضاع الرأي الداعي إلى تقديم تحويلات للمواطنين.

ويسهم مناخ العمل التجاري الأساسي أيضا بدور في تحديد الاستخدام الأمثل لإيرادات الموارد. فالأوضاع الجيدة - مثل الأمن والقواعد التنظيمية المستقرة المؤيدة للعمل التجاري والمشجعة للقطاع الخاص - يمكن أن تعوض ضعف القدرات وتبرر زيادة الاستثمار العام. ويعزى ذلك إلى أن الإنفاق على الاستثمار العام يرجح أن يشجع الاستثمار الخاص الأكثر إنتاجية، وهو ما يزيد فعليا من العائد على الاستثمار العام. ويمكن أن تؤثر قدرة الحكومة على مناخ العمل، إلا أن جودة الحوكمة وجودة مناخ العمل لا تتلازمان في جميع الأحوال، كما أوضحنا في الأمثلة التي سقناها. ويتعين على حكومات البلدان المنتجة للسلع الأولية ومستشاريها الاقتصاديين الاستراتيجيين مراعاة هذه العوامل المؤسسية عند تحديد طريقة استخدام إيراداتها.

الاستثمار في الاستثمار

تمثل محدودية قدرة الحكومة أحد المعوقات، ولكنها ليست بالضرورة ثابتة. فقامت بعض البلدان بتعزيز قدراتها، مثل شيلي، بينما يمكن القول إن البعض الآخر أضعفها. ومن المحتمل بدرجة عالية أن ينقُ الإيراد غير المتوقع جزئيا على تحسين قدرة البلد المعني على إدارة برنامجه الاستثماري وتوفير السلع والخدمات العامة الرئيسية - مثل الطرق وإمدادات الكهرباء والقواعد التنظيمية الفعالة - التي يحتاج إليها القطاع الخاص ليزدهر. ولتقصي هذه الإمكانيات، توسعنا في نموذجنا الأساسي بإضافة إمكانية الحد من تكاليف التسوية في الاستثمار العام بمرور الوقت - بسعر. وانتهينا إلى أن الاستثمار العام الأمثل يزيد بمرور الوقت، مع تضائل الاعتماد على التحويلات مع قيام رأس المال العام المتزايد دوما بجذب مزيد من رأس المال الخاص وزيادة الدخل من الأجور. وبوجه عام، فكلما تحسن مناخ العمل زادت قوة الآراء المؤيدة لهذه الاستراتيجية. وتكون الجدوى أقل من تعزيز الاستثمار العام إذا لم يكن بمقدوره حفز الاستثمار الخاص على تحقيق ناتج ذي قيمة. وثمة ضرورة إلى مزيد من البحوث بشأن نمذجة قدرة الدولة وسبل الاستثمار في تلك القدرة والأطر الزمنية لإدخال ذلك التحسين.

ولمكافحة الفساد، يمكن أن تكفل البلدان المصدرة للسلع الأولية زيادة الشفافية في التعامل مع الإيرادات غير المتوقعة. وعلى سبيل المثال، توفر المبادرة المعنية بشفافية الصناعات الاستخراجية معيارا عالميا للشفافية في صناعات النفط والغاز والتعدين، بينما يتضمن ميثاق الموارد الطبيعية، بناء على المبادرة المعنية بالشفافية، مبادئ أكثر شمولا للحكومات والمجتمعات بشأن أفضل السبل لتسخير فرص التنمية التي تتيحها الإيرادات غير المتوقعة من السلع الأولية الاستخراجية. ويمكن أن تستخدم تلك المبادرات كركائز لتعزيز الشفافية والمساءلة في البلدان الغنية بالسلع الأولية. وبتحديد أكبر، يمكن أن يساعد النشر العام لعقود المشتريات العامة في تحسين جودة